برنامج مهمات العلم، السنة الثانية عشرة، الكتاب السابع، المسجد النبوي، ليلة الثلاثاء ٢١ جمادى الأولى ١٤٤٢ .

شرح معالي الشَّيخ

صالح بن عبد الله العصيمي حفظه الله

على

القواعد الأربع

للشيخ المجدد محمد بن عبد الوهَّاب

ت ١٢٠٦ رحمه الله

النُّسخة الإلكترونية الأولى

الشيخ لم يراجع التفريغ

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الحمدُ للهِ الذي صيَّر الدِّين مراتبَ ودرجاتٍ، وجعَلَ للعلمِ به أصولًا ومُهمَّاتٍ.

وأشهدُ أن **لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ** حقًّا، وأشهدُ أنَّ محمَّدًا عبْدُه ورسولُه صِدْقًا.

اللّٰهمَّ صلِّ علىٰ محمَّدٍ وعلىٰ آل محمَّدٍ كمَا صلَّيت علىٰ إبراهيمَ وعلىٰ آل إبراهيمَ إنَّك حميدٌ مجيدٌ، اللّٰهمَّ بارك علىٰ محمَّدٍ وعلىٰ آل محمَّدٍ كما باركت علىٰ إبراهيم وآل إبراهيم إنَّك حميدٌ مجيدٌ.

أمَّا بعدُ..

فحدَّثني جماعةٌ من الشُّيوخ -وهو أوَّلُ حديثٍ سمِعتُهُ منهم- بإسنادِ كلٍّ إلىٰ سفيانَ بن عُيَيْنَةَ، عن عَمرو بن دينار، عن أبي قابوسَ مولىٰ عبد الله بن عمرو، عن عبد الله بن عمرو بن العاصي[1] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**الرَّاحمُون يرحمُهم الرَّحمنُ تبارك وتعالىٰ**[2]، **ارحموا من في الأرض يرحمْكم من في السَّماء**»، ومن آكد الرَّحمة رحمةُ المعلِّمين بالمتعلِّمين في تلقينِهم أحكامَ الدِّينِ، وترْقِيَتِهم في منازلِ اليقين، ومن طرائقِ رحمتهم إيقافُهم علىٰ مهمَّات العلم بإقراء أصولِ المُتون وتبيين مقاصدِها الكليَّة ومعانيهَا الإجماليَّة؛ ليستفتح بذلك المبتدئون تلقِّيَهم، ويجد فيه المتوسِّطون ما يذكِّرهم، ويطَّلع منْهُ المنتهون إلىٰ تحقيقِ مسائلِ العلم.

وهٰذا شرح **الكتاب السابع** من **برنامج مهمَّات العلم في سنته الثانية عشرة ١٤٤٢** وهو **(كتابُ القواعد الأربع)** لإمامِ الدَّعوةِ الإصلاحيةِ في جزيرةِ العربِ في القرن الثاني عشر الشَّيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب بن سليمان التَّميمي رَحِمَهُ اللَّهُ المتوفَّىٰ سنة ستٍّ بعد المِائتين والألف.

---

(١) بإثبات الياء علىٰ الأفصح فيه. «نجم المنبِّهات».

(٢) وقع في بعض طرق سماع الحديث تبارك وتعالىٰ وليست من الرواية ويجوز ذكرها تعظيما لله عَزَّوَجَلَّ «نجم المنبِّهات».

قال الشَّيخ محمَّد بن عبد الوهَّاب رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ:

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

أَسْأَلُ اللهَ الْكَرِيمَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ أَنْ يَتَوَلَّاكَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَنْ يَجْعَلَكَ مُبَارَكًا أَيْنَمَا كُنْتَ، وَأَنْ يَجْعَلَكَ مِمَّنْ إِذَا أُعْطِيَ شَكَرَ، وَإِذَا ابتُلِيَ صَبَرَ، وَإِذَا أَذْنَبَ اسْتَغْفَرَ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَ عُنْوَانُ السَّعَادَةِ.

ابتدأ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ رسالته بالبسملة مقتصرًا عليها، اتِّباعًا للوارد في السُّنّة النبوية في مُكاتباته ومراسلاته ﷺ إلىٰ الملوك، والتَّصانيفُ تجري مجراها.

ثم دعا لمن يقرؤها بثلاث دعواتٍ جامعةٍ:

أوَّلُها: أن يتولَّاه اللهُ في الدُّنيا والآخرة، فيكون وليّه الله، والوليُّ من أسماء الله الحسنىٰ؛ ومعناه: **المتصرِّفُ في خَلقه بتدبيرهم، وفي المؤمنين خاصَّةً بما ينفعُهم في الدُّنيا والآخرة.**

وثانيها: أن يجعله مباركًا أينما كان؛ أي: سببًا لكثرة الخيْر ودوامِه.

وثالثُها: أن يجعله ممَّن إذا أُعطِي شكَر، وإذا ابتُلي صَبَر، وإذا أذنب استغفَر، وعدَّهُنَّ المُصنِّفُ **عنوانَ السَّعادة**، وعُنْوانُ الشَّيء ما يدلُّ عليه، ومنه عنوانُ الكتاب والسَّكَن اسمًا لما يدلُّ عليهما.

والسَّعادةُ هي الحال المُلائِمةُ للعبد.

والعبدُ مقلَّبٌ بين ثلاثِ أحوالٍ: نعمةٍ واصلةٍ، ومُصيبةٍ فاصِلةٍ، وسيِّئةٍ حاصِلةٍ.

وكلُّ حالٍ يتعلَّقُ بها أمرٌ شرعيٌّ، فالمأمور به عند حدوث النِّعمة شكرها، والمأمور به عند وقوع المصيبة الصَّبر عليها، والمأمور به عند فعل السَّيِّئة سؤالُ الله مغفرتَها.

فمن امتثل المأمور به فيهنّ نال سعادةَ الدُّنيا والآخرة، وهذا معنىٰ كونِهنَّ عنوانًا للسَّعادة، دالًّا عليها فملاحظة المأمور به فيهنَّ يصير به العبدُ سعيدًا.

۞۞۞۞

قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

اعْلَمْ - أَرْشَدَكَ اللهُ لِطَاعَتِهِ - أَنَّ الْحَنِيفِيَّةَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ أَنْ تَعبُدَ اللهَ وَحْدَهُ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ؛ وَبِذَلِكَ أَمَرَ اللهُ جَمِيعَ النَّاسِ وَخَلَقَهُمْ لهَا؛ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذَّاريات].

ذكر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ: (أَنَّ الْحَنِيفِيَّةَ) هي (مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ) عليه الصلاة والسلام، مبيِّنًا حقيقتها بقولٍ جامعٍ، يندرجُ فيه ما يرادُ بها شرعًا، فإنَّ **الحنيفيَّةَ** في الشَّرع لها معنيان:

- **أحدُهما**: عامٌّ؛ وهو دينُ الإسلام الذي بُعث به محمَّدٌ ﷺ.

- **والآخر**: خاصٌّ؛ وهو الإقبالُ علىٰ الله بالتَّوحيد، ولازِمُه: المَيْلُ عمَّا سِواهُ بالبراءة مِن الشِّرك.

والمذكورُ في قول المصنِّف: (أَنْ تَعبُدَ اللهَ وَحْدَهُ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ) هو مقصودُ الحنيفيّة ولُبّها المحقِّقُ وصفها الجامع للمعنيين المذكورين، وهي دين الأنبياء جميعًا، فلا تختصُّ بإبراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، ووقع في كلام المصنِّف وغيره نسبتُها إلىٰ إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اتِّباعًا للوارد في القرآن؛ فإنَّ الحنيفية وإن كانت دين الأنبياء جميعا فإنَّها تنسب في القرآن إلىٰ إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وموجبُ نسبتِها إليه ثلاثة أمور:

أوَّلها: أنَّ الذين بُعث فيهم نبيُّنا ﷺ يعرفون إبراهيم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فيذكرون أنَّهم من ذرِّيته، ويزعمون أنّهم علىٰ دينه، فأجدرُ بهم أن يكونوا مثلَه حُنفاءَ لله غيرَ مشركين به.

وثانيها: أنَّ اللهَ جعلَ إبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إمامًا لمن بعده من الأنبياء، بخلافِ غيره ممَّن قبله فلم يجعله إمامًا لأحدٍ بعده، ذكره ابن جرير الطبريُّ في «تفسيره».

وثالثها: أنَّ إبراهيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بلغ الغايةَ في الحنيفيّة؛ من تحقيق التَّوحيد، ولم يشاركْه في ذلك سوىٰ نبيّنا ﷺ، فهُما إمامَا الحنفاء، وإبراهيمُ متقدِّمٌ علىٰ نبينا ﷺ فهو جدٌّ له ووالد، ونبيُّنا ﷺ بالنِّسبة إليه حفيدٌ وولد، فالنِّسبة إلىٰ الجدِّ والوالد أولىٰ.

والنَّاسُ جميعًا مأمورون بعبادة الله التي هي مقصودُ الحنيفيَّة ومخلوقون لأجلها، والدَّليل قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذَّاريات]، **ودِلالةُ الآية علىٰ المسألتين من جهتين:**

إحداهُما: صريحُ نصِّها؛ أنَّ الجنَّ والإنس مخلوقون للعبادة.

والأُخرىٰ: لازمُ لفظها؛ فإنَّهم إذا كانوا مخلوقين للعبادة فهُم مأمورون بها.

۞۞۞۞

فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ اللهَ خَلَقَكَ لِعِبَادَتِهِ فَاعْلَمْ أَنَّ العِبَادَةَ لَا تُسَمَّىٰ عِبَادَةً إِلَّا مَعَ التَّوحِيدِ، كَمَا أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُسَمَّىٰ صَلَاةً إِلَّا مَعَ الطَّهَارَةِ، فَإِذَا دَخَلَ الشِّرْكُ فِي الْعِبَادَةِ فَسَدَتْ، كَالْحَدَثِ إِذَا دَخَلَ فِي الطَّهَارَةِ.

فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الشِّرْكَ إِذَا خَالَطَ الْعِبَادَةَ أَفْسَدَهَا وَأَحْبَطَ الْعَمَلَ، وَصَارَ صَاحِبُهُ مِنَ الْخَالِدِينَ فِي النَّارِ، عَرَفْتَ أَنَّ أَهَمَّ مَا عَلَيْكَ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ؛ لَعَلَّ اللهَ أَنْ يُخَلِّصَكَ مِنْ هَذِهِ الشَّبَكَةِ، وَهِيَ الشِّرْكُ بِاللهِ الَّذِي قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ فِيهِ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النِّساء: ٤٨، ١١٦]، وَذَلِكَ بِمَعْرِفَةِ أَرْبَعِ قَوَاعِدَ ذَكَرَهَا اللهُ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ.

لمَّا قرَّر المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ الحكمة من خلقنا هي عبادة الله؛ بيَّن (أَنَّ) عبادته (لَا تُسَمَّىٰ عِبَادَةً إِلَّا مَعَ التَّوحِيدِ)، فمن زعَم أنَّه يعبُد اللهَ وهو غيرُ موحِّدٍ له فلا اعتِداد بعبادته؛ وهو كاذبٌ في دعواه.

وعبادةُ الله لها معنيان شَرْعًا:

أحدُهما: عامٌّ؛ وهو اتِّباعُ خطاب الشَّرع المقترِنُ بالحبِّ والخُضوع.

والآخر: خاصٌّ؛ وهو التَّوحيد.

والمعنىٰ الخاصّ هو المعهود شرعًا، فإذا أُطلق اسم العبادة في القرآن والسُّنَّة فالمراد به توحيد الله عَزَّوَجَلَّ.

قال ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كلُّ ما في القرآن من العبادة فمعناه التوحيد، ذكره البغوي في «تفسيره».

والتَّوحيد شرعًا له معنيان:

أحدهما: عامٌّ؛ وهو إفراد الله بحقّه.

والآخر: خاصٌّ، وهو إفراد الله بالعبادة، وهذا المعنىٰ الخاص هو المعهود شرعًا في اسم التوحيد، فإذا أُطلق اسم التَّوحيد في خطاب الشرع، فالمرادُ به توحيد العبادة.

ثمَّ نبَّهَ المصنِّفُ إلىٰ مُفسِد العبادة الأعظم؛ وهو الشِّرك.

والشِّرك له معنيان شرعًا:

أحدهما: عامٌّ؛ وهو جَعْلُ شيءٍ من حقِّ الله لغيره.

والآخر: خاصٌّ؛ وهو جَعْلُ شيءٍ من العبادة لغير الله.

وهذا المعنىٰ الخاص هو المعهود شرعًا، فإذا أُطلق اسمُ الشِّرك في خطاب الشرع، فالمراد به شرك العبادة.

وأثرُ الشِّرك إذا دخل العبادة يختلفُ باعتبار قدْره؛ فالشِّرك باعتبار قدره نوعان:

أحدُهما: شركٌ أكبر؛ وهو جَعْلُ شيء من حقِّ الله لغيره يزولُ معه أصْلُ الإيمان.

والآخر: شركٌ أصغر؛ وهو جَعْلُ شيءٍ من حقِّ الله لغيره يزولُ معه كمالُ الإيمان.

والمرادُ منهما في قول المصنِّف: (فَإِذَا دَخَلَ الشِّرْكُ فِي الْعِبَادَةِ فَسَدَتْ) هو الشِّرك الأكبر؛ لقوله بعدُ: (فَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الشِّرْكَ إِذَا خَالَطَ العِبَادَةَ أَفْسَدَهَا وَأَحْبَطَ العَمَلَ، وَصَارَ صَاحِبُهُ مِنَ الخَالِدِينَ فِي النَّارِ) اهـ؛ فحصولُ الخُلود في النَّار مُرتَّبٌ علىٰ الشِّرك الأكبر دون الأصغر.

ونجاسةُ الشِّركِ أعظمُ النَّجاسات، وكما يُؤمر العبدُ بدَفْع النَّجاسة الظَّاهرة عنه عند إرادة الصَّلاة في بدنه وثوبه والبُقعة التي يُصلِّي عليها= فإنَّه يُؤمر بتطهير أعمالِه كلِّها مِن الشِّرك؛ مخافة أن يحبط عمله، وسوء أثر الشِّرك ووخيم عاقبته في إفساد العبادة وإحباط العمل والمصير إلىٰ النار يوجب علىٰ العبد معرفتَه والخوفَ منه؛ عسىٰ أن ينجو من حِبالته التي ينصِبُها الشيطان للخلق، المشار إليها في قول المصنِّف: (هَذِهِ الشَّبَكَةِ)، فإن من حبائل الشيطان التي ينصبها للخلق ليضلَّهم حبالة الشيطان، فيزيِّن لهم الشِّرك حتَّىٰ إذا دخلوا في شبكته اختطفهم فغرِقُوا في لجة ظلماته وصار مآلهم الوخيم الخلود في نار جهنم أعاذنا الله وإياكم من ذلك.

والآية التي ذَكَرها المصنِّف في التَّحذير من الشِّرك وهي قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦] هي عامَّةٌ في الشِّرك كلِّه في أصحِّ قولَي أهل العلم؛ لأن الفعل المضارع (يُشْرَك) مؤوَّل مع (أنْ) مصدرا، تقديره شركا، فيصير تقدير الكلام: (إنَّ الله لا يغفرُ شِرْكًا به)، وقولنا: (شركًا) نكرةٌ في سياق نفي، فتفيدُ العموم، أنَّ الله لا يغفر الشِّرك الأكبر والأصغر معًا، وامتناعُ مغفرة الشِّرك الأصغر لا يوجبُ خلودَ صاحبه في النار؛ فيكون مما لا يُغفر من السيئات ويوزن معها، فيُجعل في سيئاته ويكون جزاؤه بحسب وزن عمله، فإمَّا أن ترجح به حسناته فيدخل الجنة، وإما أن ترجح به سيئاته فيدخل النَّار ويُعذَّب فيها، ثم يخرج منها.

وممَّا يُعين علىٰ معرفة الشِّرك ليحذرَه معرفةُ أربع قواعدَ ذكرها اللهُ في كتابه، تُبيِّنُ حال المشركين الَّذين بُعِث فيهم النَّبيُّ ﷺ، وما كان يدعُوهم إليه، وتتَّضح بها حقيقةُ الشِّرك، ويتميّز بها دينُ المسلمين عن دين المُشركين.

فمنفعة معرفة هذه القواعد الأربع: تمييز دين المُسلمين عن دين المشركين، ومَرَدُّها إلىٰ أمرين:

أحدُهما: معرفة الدِّين الذي جاء به النَّبيُّ ﷺ.

والآخر: معرفة حال المُشركين الذين بُعِثَ إليهم النبيُّ ﷺ.

۞۞۞۞

قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

الْقَـاعِدَةُ الأُولَى

أَنْ تَعْلَمَ أَنَّ الْكُفَّارَ الَّذِينَ قَاتَلَهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ، مُقِرُّونَ بِـأَنَّ اللهَ تَعَـالَىٰ هُـوَ الْخَـالِقُ الْمُـدَبِّرُ، وَأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُدْخِلْهُم فِي الْإِسْلَامِ.

وَالـدَّلِيلُ قَوْلُـهُ تَعَـالَىٰ: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾ ﴾ [يونس].

مقصودُ هٰذه القاعدة بيانُ أمرين:

أحدُهما: أنَّ الكفَّار الذين قاتلهم رسولُ الله ﷺ مُقِرُّون بتوحيد الرُّبوبيَّة؛ وهو إفراد الله في ذاته وأفعاله.

وأشار المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ إليه بقوله: (مُقِرُّونَ بِأَنَّ اللهَ تَعَالىٰ هُوَ الخَالِقُ المُدَبِّرُ)؛ لأنَّ الخلْـق والتَّـدبير مـن أعظم أفعال الرُّبوبيَّة.

والآخر: أنَّ إقرارَهم بـتوحيد الرُّبوبيَّة لم يُدخلهم في الإسلام، ولم يعصم دماءهم؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ أثبَتَ لهم وصْفَ الكُفر وقاتلهم، ولو كانوا بإقرارهم بالرُّبوبية مسلمين لما طالبَهم النبيُّ ﷺ بالإسلام ولما قاتلهم عليه.

واستدلَّ المصنِّف علىٰ ما ذكره بقَولِهِ تَعَالىٰ: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ الآيـة، وهـي دالَّـةٌ علىٰ الأمرين معًا.

فأمَّا دلالتها علىٰ الأمر الأول فهو إقرارهم أنَّ الرَّزق والمِلك والتَّدبير كلَّه لله. فإنَّهم يُقـرُّون بـذلك إذا سُئلوا عنه، كما قال تعالىٰ: ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ﴾؛ أي: يُثبتون لله هذه الأفراد من أفعال الرُّبوبيَّة.

وأما دِلالتها علىٰ الأمر الثاني فهو في إنكار الله عليهم عبادةَ غيرِه، إذْ قال: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ أي: فقُل لهـم إقامةً للحُجَّة عليهم: أفلا تتَّقون ربَّكُم فتُخلصون له العبـادة؟، فمطـالبتُهم بتوحيـد الإلهيـة برهـان عـدم انتفاعهم بما آمنوا به من توحيد الرُّبوبية.

وسيأتي في القاعدة الثالثة تحقيق الأمر الثاني بجلاء.

۞۞۞۞

قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ

أَنَّهم يَقُولُونَ: مَا دَعَوْنَاهُم وَتَوَجَّهنَا إِلَيْهِم إِلَّا لِطَلَبِ الْقُرْبَةِ وَالشَّفَاعَةِ.

فَدَلِيلُ الْقُرْبَةِ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَـٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴿٣﴾﴾ [الزُّمَر].

وَدَلِيلُ الشَّفَاعَةِ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَـٰٓؤُلَآءِ شُفَعَـٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨].

وَالشَّفَاعَةُ شَفَاعَتَانِ: شَفَاعَةٌ مَنْفِيَّةٌ، وَشَفَاعَةٌ مُثْبَتَةٌ.

فَالشَّفَاعَةُ الْمَنْفِيَّةُ: مَا كَانَتْ تُطْلَبُ مِنْ غَيرِ اللهِ فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيهِ إِلَّا اللهُ.

وَالدَّلِيلُ قَولُهُ تَعَالَىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَـٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَـٰعَةٌ ۗ وَٱلْكَـٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٢٥٤﴾﴾ [البقرة].

وَالشَّفَاعَةُ الْمُثْبَتَةُ هِيَ الَّتي تُطْلَبُ مِنَ اللهِ، وَالشَّافِعُ مُكْرَمٌ بِالشَّفَاعَةِ، وَالْمَشْفُوعُ لَهُ مَنْ رَضِيَ اللهُ قَولَهُ وَعَمَلَهُ بَعْدَ الْإِذْنِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥].

مقصودُ هٰذه القاعدة بيانُ أنَّ الحامل للمشركين علىٰ دعوة غير الله والتَّوجُّه إليه أمران:

أحدُهما: طلَبُ القُرْبَة؛ والدَّليل قولُه تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾.

والآخر: طلبُ الشَّفاعة؛ والدَّليل قولُه تعالىٰ: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَـٰٓؤُلَآءِ شُفَعَـٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾.

فلم يكن المشركون يعتقدون أنَّ معبوداتهم تُدبِّر الأمر وتستقِلُّ بما تشاء؛ ولكنَّهم كانوا يتوجَّهون إليها لتحصيل هذين الأمرين المذكورين؛ القربة والشَّفاعة.

والفرق بين طلبهم القُربة وطلبهم الشفاعة أنهم:

يبتغون بالقُربة تحصيلَ الرِّفعة والكمالات.

ويبتغون بالشَّفاعة دفْعَ النَّقائص والآفات.

ثم بيَّن المصنِّف رحمه الله تعالىٰ أن الشَّفاعة نوعان.

والشَّفاعة التي يذكرها المتكلِّمون في أبواب الاعتقاد يريدون بها **الشَّفاعةَ عند الله**، وهي شرعًا: **سؤال**

الشَّافعِ اللهَ حصُولَ نفعٍ للمشفوع له، والنَّفعُ يتضمَّنُ جلبَ خيرٍ له أو دفعَ ضُرٍّ عنه.

وهي نوعان:

أحدهما: الشفاعةُ المنفيَّة، وهي التي نفاها اللهُ ﷻ، وحقيقتها شرعًا: **الشَّفاعة الخاليةُ من إذْنِ الله ورضاه**، وهي أيضا نوعان:

أحدُهما: الشَّفاعة المنفيَّة عن الشَّافع؛ كالشفاعة المنفيَّة عن آلهة المشركين أنها لا تشفع.

والآخر: الشَّفاعة المنفيَّةُ عن المشفوع له؛ كالشَّفاعة المنفيَّة عن الكافرين أنهم لا يُشفع لهم.

والنوع الثَّاني من نوعي الشفاعة: الشَّفاعة المُثبَتة، وهي التي أثبتها الله ﷻ لمن شاء، وحقيقتها شرعًا: **الشَّفاعة المشتملة علىٰ إذن الله ورضاه**. وهي كذلك نوعان:

أحدهما: الشَّفاعة المُثبتة للشَّافع؛ كشفاعته ﷺ.

والآخر: الشفاعة المُثبتة للمشفوع له؛ كالشَّفاعة لأهل الكبائر.

والفرقُ بين الشَّفاعة المنفيّة والشَّفاعة المثبتة هو المذكور في قول المصنِّف: (مَا كَانَتْ تُطْلَبُ مِنْ غَيرِ اللهِ فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا اللهُ.)، وقولِه: (**وَالشَّفَاعَةُ المُثْبَتَةُ هِيَ الَّتي تُطْلَبُ مِنَ اللهِ**)، ومدارُ النَّفي والإثبات في الشَّفاعة علىٰ أمرين: إذن الله، ورِضاه:

فمع النفي يكونان مانعين منها.

ومع الإثبات يكونان شرطين لها.

فالله ﷻ هو الذي يملك الشَّفاعة ويجعلها لمن شاء، والشافع كما قال المصنِّف: (وَالشَّافِعُ مُكْرَمٌ بِالشَّفَاعَةِ) أي: أنَّ الله ﷻ يتفضَّل عليه بها إكرامًا له.

قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

القَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ظَهَرَ عَلَىٰ أُنَاسٍ مُتَفَرِّقِينَ فِي عِبَادَاتِهِم؛ مِنْهُمْ مَنْ يَعْبُدُ الْمَلَائِكَةَ، وَمِنْهُم مَنْ يَعْبُدُ الأَنبِيَاءَ وَالصَّالِحِينَ، وَمِنْهُم مَنْ يَعْبُدُ الأَشْجَارَ وَالأَحْجَارَ، وَمِنْهُم مَنْ يَعْبُدُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ، وَقَاتَلَهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَلَم يُفَرِّقْ بَيْنَهُمْ، وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ﴾ [الأنفال: ٣٩].

وَدَلِيلُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ۚ لَا تَسْجُدُوا۟ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴿٣٧﴾ ﴾ [فُصِّلَت].

وَدَلِيلُ الْمَلَائِكَةِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ﴾ [آل عمران: ٨٠].

وَدَلِيلُ الْأَنبِيَاءِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِى بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ۚ تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ ﴾ [المائدة].

وَدَلِيلُ الصَّالِحِينَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ ﴾ [الإسراء: ٥٧].

وَدَلِيلُ الْأَشْجَارِ وَالْأَحْجَارِ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنَوٰةَ ٱلثَّالِثَةَ ٱلْأُخْرَىٰٓ ﴿٢٠﴾ ﴾ [النجم]، وَحَدِيثُ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَىٰ حُنَيْنٍ، وَنَحنُ حُدَثَاءُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، وَلِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَعْكُفُونَ عِنْدَهَا وَيَنُوطُونَ بها أَسْلِحَتَهُم، يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَمَرَرْنَا بِسِدْرَةٍ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ؛ اجعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ...» الحديثَ.

مقصود هٰذه القاعدة: **بيان أنَّ مناطَ الكُفر هو عبادةُ غير الله**، والمراد بالمناط السبب الذي عُلِّق به، **دون نَظَرٍ إلىٰ منزلة المعبود**؛ فمن عبد النَّبيَّ والوليَّ والمَلَك كمن عبدَ الحجرَ والشَّجر وأجرام الفلَك.

فالنَّبيُّ ﷺ ظهر علىٰ أناسٍ من الكفَّار مُتفرِّقين في عباداتهم؛ أي: متفرِّقين فيها من جهة مألوهاتِهم التي يُعبدون، أقيم المصدر (عباداتهم) مُقام اسم المفعول (معبوداتهم) للدِّلالة علىٰ ثبوت معنىٰ العبادة المراد واستقراره، فيكون المقصود في كلامه أنواع المعبودات لا أنواع العبادات، ويُبيِّنه قولُه رَحِمَهُ اللَّهُ: (مِنْهُمْ مَنْ يَعْبُدُ المَلَائِكَةَ، وَمِنْهُم مَنْ يَعْبُدُ الأَنبِيَاءَ وَالصَّالِحِينَ) إلخ ما ذكر.

(وَ) قد (قَاتَلَهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ) وأكفَرهم (وَلَم يُفَرِّقْ بَيْنَهُمْ)؛ فإنَّهم وإن اختلفوا في معبوداتهم فقد

اجتمعوا في جعل شيءٍ من العبادة لغير الله، وهذا هو موجب كُفْرهم، فأكفَرَهم النبيُّ ﷺ وقاتلهم.

وقد ذكر المصنِّفُ أدلةَ ما قرَّره من تفرُّق معبوداتهم، فإنَّ قوله: (وَدَلِيلُ الشَّمْسِ وَالقَمَرِ) ونظائرُه بعده يريد به دليلَ وقوع عبادتهم من دون الله، فتقدير الكلام: ودليل عبادتهم الشَّمس والقمر، ثم: ودليل عبادتهم الشجر والحجر.. إلخ ما ذكره.

وجميعُ أدلَّة ذلك من القرآن سوىٰ أحدِ دليلي عبادة الأشجار والأحجار وَهُوَ حَدِيثُ أَبي وَاقِدٍ اللَّيْثِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلىٰ حُنَينٍ...» الحديث، رواه الترمذي، وإسناده صحيحٌ.

وللمصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ كلامٌ حسن في تبيين هذه القاعدة وردِّ ما عُورضت به في «كشف الشبهات»، فإنه قرَّر عموم الكُفر والقتال لكل من عبد غير الله عَزَّوَجَلَّ بثمانية أوجه بسطها هناك أحسن البسط علىٰ وجه الاختصار المناسب للمقام.

ثم قال المصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ:

الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ

أَنَّ مُشْرِكِي زَمَانِنَا أَغْلَظُ شِرْكًا مِنَ الْأَوَّلِينَ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلِينَ يُشْرِكُونَ فِي الرَّخَاءِ وَيُخْلِصُونَ فِي الشِّدَّةِ، وَمُشْرِكُو زَمَانِنَا شِرْكُهُم دَائِمًا فِي الرَّخَاءِ وَالشِّدَّةِ.

وَالدَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ: ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [العنكبوت].

مقصودُ هٰذه القاعدة **بيانُ غِلَظ شرك أهل زمان المصنِّف فمن بَعْدهُم من المتأخِّرين، أي: ممَّن حدث فيهم الشرك بعد وجود الإسلام، وأنَّهم أغلَظُ شركًا من الأوَّلين.**

ومنفعة تقرير غلظه: الإعلامُ بأنهم أولىٰ بالتَّكفير والقتال من المُشركين الأوَّلين، وبه صرَّح المصنِّفُ في كتاب «كشف الشُّبهات».

وذِكر المشركين تعيينٌ للكفر الذي وُصفوا به قبْلُ في قول المصنِّف أوَّلًا: (أَنَّ الكُفَّارَ الَّذِينَ قَاتَلَهُم رَسُولُ اللهِ ﷺ) فإنه يعني الكفار الذين كفروا بالشِّرك.

ومجموع الأدلَّة الشَّرعيَّة والوقائع القدرية يدلُّ علىٰ أنَّ شرك المتأخِّرين أغلظُ من شركِ الأوَّلين من **اثْنَيْ عشر** وجهًا:

الوجه الأوَّل: أنَّ الأوَّلين يشركون في الرَّخاء ويخلصون في الشِّدة، أمَّا المُتأخِّرون فيُشركون في حال الرَّخاء والشِّدَّة، ذَكَر هٰذا الوجهَ المصنِّفُ هنا في «القواعد الأربع»، وفي «كشف الشُّبهات» أيضًا، وذكره بعدَه جماعةٌ منهم حفيداه سُليمان بن عبد الله وعبد الرحمن بن حسن، وعبد الله أبا بُطين، وسليمان بن سِحمان رحمهم الله.

واقتصر المصنِّفُ علىٰ ذكر هذا الفرق عند ذكر هذه القاعدة لأمرين:

أحدهما: شدَّةُ ظهوره في النَّاس؛ فمن تطلَّب وجوده فيهم رآه ظاهرًا في وقائع أحوالهم.

والآخر: ذِكْرُه في القرآن في مواضع مختلفةٍ منه، علىٰ وجهٍ لم يأت له نظيرٌ غيرُه من هذه الفروق.

والوجه الثَّاني: أنَّ **الأوَّلين كانوا يدعون مع الله خلقًا مقرَّبين من النبيِّين والملائكة والصَّالحين، أو يدعون أشجارًا وأحجارًا ليست عاصيةً، وهؤلاء المتأخِّرون يدعون مع الله الفُسَّاقَ والفُجَّار**، ذَكر هٰذا الوجه المصنِّف أيضًا في «كشف الشُّبهات». وعصريُّه محمَّد بن إسماعيل الصَّنعاني في «تطهير الاعتقاد».

ومنشأ دعوتهم مع الشُّهود بفجروهم هو مخافةُ شرِّهم، فيتوجَّهون بما يتوجَّهون إليه ليدفعوا شرَّهم

عنهم.

والوجه الثَّالث: أنَّ **الأوَّلين يعتقدون أنَّ ما هم عليه مخالفٌ دعوةَ الأنبياء والرُّسل**، فإنّهم قالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ۝٥﴾[ص]، وأمَّا **المتأخِّرون فإنّهم يدَّعون أنَّ فِعلهم موافقٌ دعوةَ الأنبياء والرُّسل**. ذكر معنىٰ هٰذا الوجه عبد اللَّطيف بن عبد الرَّحمٰن في «ردِّه علىٰ داود بن جَرْجِيس» وتبعه تلميذه سليمان بن سِحمان.

فكان الأوَّلون يمتنعون عن قول (لا إله إلا الله)، ويزعم المتأخِّرون أنهم من أهلها؛ فلا يمتنعون عن قولها، فجحد بها الأوَّلون لفظًا ومعنًىٰ، وأقر بها المتأخِّرون لفظًا وجحدوها معنًىٰ. أفاده عبد الرحمن بن حسن في «فتح المجيد» وابن قاسم العاصمي في «حاشية كتاب التوحيد».

والوجه الرَّابع: أنَّ **المشركين الأوَّلين كانوا لا يشركون بالله في شيءٍ من المُلك والتَّصرُّف الكلِّيِّ العام**؛ بل كانوا يقولون في تلبيتهم: (لبَّيك اللّٰهمَّ لبَّيك، لبَّيك لا شريك لك، إلَّا شريكًا هو لك، تملِكه وما ملك)، فهم يرون أن التَّصرُّف والملك الكليَّ العام هو لله ﷻ.

أمَّا **المتأخرون فجعلوا لمن يعظمون مُلكًا وتصرُّفًا في الكون**، وقصدُوهم علىٰ أن لهم تدبير العالَم وما يجري فيه، وهٰذا شركٌ لم تعرفْه الجاهليَّة الأولىٰ. ذكر معنىٰ هٰذا الوجه عبد الله بن فيصل بن سُعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

والوجه الخامس: أنَّ كثيرًا من **المتأخِّرين قصدُوا معبوداتهم من دون الله علىٰ جهة الاستقلال في طلب النَّفع ودفع الضُّر**، أمَّا **الأوَّلون فقصدوا معبوداتِهم لتقرِّبهم إلىٰ الله؛ فهي عندهم شفعاء ووسائط في تحصيل مطلوباتهم**.

والوجه السَّادس: أنَّ **عامَّة شرك الأوَّلين في الألوهيَّة**، وهو في غيرها قليل، أمَّا **المتأخِّرون فشركهم كثير في الرُّبوبيَّة والألوهيَّة والأسماء والصِّفات**.

والوجه السَّابع: أنَّ **المتأخِّرين يزعُمون أنَّ قصْد الصَّالحين ودعاءهم والتَّوجُّهَ إليهم من حقِّهم**، وأنَّ تركه جفاءٌ لهم وإزراءٌ بهم، **ولم يكن الأوَّلون يذكرون هٰذا**.

والوجه الثَّامن: أنَّ **المُشركين الأوَّلين كانوا مُقرِّين بشركهم**، كما في تلبيتهم المذكورة آنفًا، ويقولون: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، أمَّا **المتأخِّرون فإنَّهم لا يقرُّون بشِرْكهم، ويُسَمُّون رغبتهم إلىٰ معظَّميهم محبَّة**؛ فيزْعُمون أنَّهم يحبُّون الأولياء، وهم يدعونهم ويتوجَّهون إليهم ويقصِدونهم.

والوجه التَّاسع: أنَّ **المشركين الأوَّلين كانوا يرجون آلهتهم في قضاء حوائج الدُّنيا فقط**، كردِّ غائبٍ

ووُجدان مفقود، ولا يجعلونهم عُدّةً ليوم الدِّين، إمَّا لإنكارهم البعث، أو لاعتقادهم أن لهم عند الله حُظوة يعني: رُتبة ومنزلة ومقامًا. أمَّا **المتأخِّرون فيريدون من معظَّميهم: قضاء حوائج الدُّنيا والآخرة،** ذكر معنىٰ هذا الوجه حَمَد بن ناصر بن مُعمَّر رَحِمَهُ اللَّهُ.

والوجه العاشر: أنَّ **المشركين الأوَّلين كانوا يعظِّمون اللهَ وشعائرَه،** فكانوا يعظِّمُون اليمين بالله، **ويُعيذون من عاذ بالله وببيته،** ويعتقدون أنَّ البيت الحرام أعظم من بيوت أصنامهم، أمَّا **المتأخِّرون فهم بضدِّ هذا؛ فيُقسم أحدهم بالله كاذبًا ولا يقسم بمعظَّمه كاذبًا، ولا يعيذون من عاذ بالله وببيته، ويعيذون من عاذ بمعظَّمِهم،** ويعتقدون أنَّ العُكوفَ عند القبور والمشاهد أعظمُ وأنفع من الاعتكاف في المساجد، **وأكثرهم يرىٰ أنَّ الاستغاثة بمعظَّمه أسرع جوابًا وأعظم نفعًا من الاستغاثة بالله** سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ.

وهٰذا الوجه مستفادٌ من كلامٍ متفرِّقٍ للعلامة سليمان بن عبد الله في «تيسير العزيز الحميد»، وبعضُه في كلام غيره ممَّن تقدَّمه أو كان في زمانه؛ كابن تيمية، وجدّه محمد بن عبد الوهاب، ومحمَّد بن إسماعيل الصنعاني، وحمد بن ناصر بن معمر، وعبد العزيز الحُصيِّن، وعبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن رحمهم الله.

والوجه الحادي عشر: أنَّ **المشركين الأوَّلين لم يكونوا يطلبون من آلهتهم كلَّ ما يطلبونه من الله؛** فلهم مطالب لا يطلبونها إلَّا من الله، أمَّا **المُشركون المتأخِّرون فعكسُوا الأمر فلهم مطالب لا يطلبونها من الله ويطلبونها من معظَّميهم،** ذكره ابن تيمية الحفيد.

والوجه الثاني عشر: أنَّ **المتأخرين من المشركين فيهم من يزعم أنَّ الله يتجلّىٰ في صورٍ من المخلوقات؛** فيرَون في أحد من معظَّميهم صورة الله -تعالىٰ الله عَزَّوَجَلَّ عما يقولون-، ولم يكن هذا في الأولين. ذكر هذا الوجه أيضًا ابن تيمية الحفيد، نقله عنده تلميذه ابن القيم في «روضة المُحبِّين».

فهذه الوجوه الاثنا عشر تُبيِّن شدة شرك المتأخرين وغلظه وقبحه وشؤم أثره في النَّاس، وأنَّ العبد ينبغي أن يتعلم من توحيد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما يميِّز به دين المسلمين عن دين المشركين، فإنَّه فشا في كثيرٍ ممن ينتسب إلىٰ الإسلام الشِّرك والكفر مع دعواه أنه من أهل الإسلام، ولا يمكن للعبد أن يميِّز هذا إلا بالعلم المتين المستفاد من القرآن والسُّنّة، فبه تثبُت قدمه في طريق التوحيد، وينفع أهله ومن حوله في بيان توحيد الله وتحذيرهم من الشِّرك .

نسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يحيينا جميعا علىٰ (لا إله إلا الله) وأن يميتنا علىٰ (لا إله إلا الله)، وأن يطهر بلاد المسلمين من أحوال المشركين في أقوالهم وأفعالهم.

وهذا آخر البيان علىٰ هـذا الكتـاب بمـا يناسـب المقـام مـن دروس هـذا البرنـامج، والحمـد لله رب العالمين وصلىٰ الله وسلم علىٰ عبده ورسوله محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...